نائب رئيس الاتحاد الكويتي لتجار الذهب والمجوهرات: الكويت رائدة خليجياً في صناعة المجوهرات.. ولدينا 4 آلاف رخصة

عبيد المطيري لـ«الأنباء»: 150 مليون دينار مبيعات الذهب بالكويت شهرياً

باهي أحمد

قال نائب رئيس الاتحاد الكويتي لتجار الذهب والمجوهرات عبيد المطيري إن قطاع الذهب في الكويت تتراوح مبيعاته ما بين 100 إلى 150 مليون دينار شهريا وهو يعد بين أكبر القطاعات الاقتصادية بالكويت، مضيفا أن عدد تراخيص محلات الذهب والمجوهرات وصلت لنحو 4 آلاف رخصة تزاول نشـــاط المجوهرات والصياغة، مشددا على أن الكويت تعد دولة رائدة خليجا بصناعة وتجارة الذهب والمجوهرات وتحتل المركز الثالث بين أقرانها بدول التعاون. «الأنباء» التقت مع عبيد المطيري الذي أكد أن ادارة المعادن الثمينة بوزارة التجارة والصناعة استطاعت وسم 40 طنا في النصف الأول من العام الجاري. وهو معدل يتخطى حجم الذهب الموسوم خلال عام 2020 كاملا والذي بلغ 30 طنا فقط. لافتا إلى أن الاتحاد يقوم بالتنسيق مع العديد من البرادات العالمية للعمل معا ضمن الاتحاد ومنها رولكس وكارتييه وبعض الانشطة المتعاملة بالسلع الثمينة لدخولها ضمن مظلة الاتحاد.. وفيما يلي تفاصيل اللقاء:

لمشاهدة الفيديو

■ «براندات» عالمية منها «رولكس» و«كارتييه» تنسق للعمل مع الاتحاد.. قريباً
■ العرض والطلب كفيلان بتخليص السوق من الدمغة القديمة.. وليس بتحديد وقت لها

■ قطاع الذهب استفاد من «كورونا».. وحظي بإقبال كثيف على شرائه كملاذ آمن
■ وسم 40 طن ذهب بالنصف الأول.. متخطياً الكميات الموسومة في 2020 كاملاً

عبيد المطيري متحدثا للزميل باهي أحمد (أحمد علي)

ما تقييمك لقطاع الذهب في الكويت؟ وكم يبلغ حجم القطاع؟

● **قطاع الذهب والمجوهرات لا يقل أهمية عن العقـار والصرافة، خاصة وأنه بدأ يتحـول من مجرد تجـارة إلى صناعة متكاملـة، حيث يعد القطاع الأكبر بعد السيارات في الكويت، وخير دليل على ذلك هو قيام وزارة التجارة والصناعة في الفترة الحالية بوسم ما يزيد عن 7 أطنان شهريا من المعادن الثمينة، والتي تتراوح مبيعاتهـا بين 100 و150مليون دينار شـهريا مما يجعله قطاعا جاذبا للاستثمار، اضافة إلى بلوغ تراخيص عدد محلات الذهب والمجوهرات إلى ما يزيد عن 4 آلاف رخصة تزاول نشـاط المجوهـرات والصياغة، وهو ما يجعل الكويـت الدولة الثالثة خليجيا في هذا المجـال، وتجارنا يمتازون بالريادة في القطـاع من حيـث التصاميم والجودة المشهودة لهم بذلك.**

ما مدى تأثر قطاع الذهب الكويتي بأزمة «كورونا» في ظل إغلاق الأنشطة لفترات طويلة؟

● **لقـد تأثر القطاع فـي البداية، وكان التأثير سلبيا، ولكن سرعان ما تحول هذا التأثير إلى حافز ايجابي، حيث بلغت فيه النتائج اكثر مما هو متوقع، فعلى الرغم من المساوئ والأضرار بسبب أزمة كورونا لقطاعات كثيرة في العالم تأثرت بها مثل السـياحة والفنادق والطيران، إلا ان قطاع الذهب استفاد من الأزمة.**

وما يؤكد على انتعاش السـوق، ان سـعر كيلو الذهب عيار 24 كان بحدود 13 ألف دينار، ولكنه وصل خلال الأزمة إلـى 20 الف دينار، وحاليا يتراوح بين 17 و18 الف دينار، وذلك نتيجة الاقبال الكثيف بالسوق المحلي على شراء المعدن الأصفر كملاذ آمن.

كما اسـتفاد سوق الذهب من معظم السـيولة المتوافرة لـدى الأفراد، حيث توجهت الى الذهب خصوصا خلال فترة الحظـر، في ظل إغلاق المطـار وتوقف رحلات السياحة والسفر الخارجية، إذ بدأ الافراد يستثمرون في الذهب سواء كان على نطاق الزينة والحلي، أو على نطاق الاستثمار.

حدثنا عن استعدادات المحلات للعمل بدمغة الذهب الجديد مطلع العام المقبل؟

● **يسعى الاتحاد الكويتي لتجار الذهب والمجوهرات للحفاظ على جودة وسمعة المشـغولات الذهبيـة بالكويت، وأيضا على مصلحة التجار، بنفس القدر الذي نحرص فيه على العملاء والمستهلكين، كمـا نعمل بالتعاون مع وزارة التجارة لمراجعة هـذا القرار، فنحـن لا نرفض تغيير الختم بل نؤيده كنوع من الرقابة المطلوبة والمشهود للكويت فيها.**

ولكن يجب ان نترك للسوق الفرصة الكافية وعملية الطلب والعرض كفيلة مـع الوقت بانهاء الختـم القديم، وعدم تحديد فترة او تاريخ لإلغاء الختم القديم، خاصـة اذا علمنا ان الـدورة الطبيعية للذهب بالسـوق تختلف عـن الألماس، وكذلك يجب ان نوضح انه سيتم تقريبا حسـب الوضع الطبيعي وسم ما يزيد عن 40 طنا بالختـم القديم بعد صدور القرار فقط. ناهيك عن أنه من الصعوبة دوران الذهب والمجوهرات بهذه الكميات بتحديد وقت نهائـي للتداول فيه، مما سـتكون له اضرار كبيـرة على التجار وهو ما تتفهمه الـوزارة بعد التواصل معها بهذا الشأن ونتمنى تعديل القرار بما لا يضر بمصلحة التجار والمستهلكين على حد سواء، ونحن على ثقة بالتعاون الكبير بيننا في ذلك.

كم يبلغ حجم الذهب الموسوم بالنصف الأول، وكيف ترى معدلات الإقبال بالسوق؟

● **هذا العام سـيكون اعلـى واكبر من السنوات السابقة بالتأكيد، بمعنى انه كنا في السـنوات السابقة عندما نصل الى 30 طنا خلال عام واحد كان يعتبر هذا شيئا ممتاز نظرا لأننا نعتمد على مختبر واحد حكومي بإمكانيات نتمنى ان تتطور بشكل اسرع بالكفاءات والاجهزة، وهـو ما ندعو له دائما ونطالب بزيادة عدد المختبرات واشراك القطاع الخاص برقابة من الحكومة.**

وفـي هذا العام تقريبـا وصلنا إلى وسـم 40 طنـا بالنصـف الأول، أي أن حجم الذهب الموسوم خلال نصف عام فقط تجاوز الكميات التي كنا نقوم بها في عام كامل، وحتى الآن الأسواق تفتح وسـاعات العمل تتزايد، لذلك أعتقد أن الكميـات المدموغة مـن وزارة التجارة تعكس انتعاش الأسواق وزيادة الطلب.

كم يبلغ عدد الرخص لتجارة وصناعة الذهب بالكويت حاليا؟

● **حسب آخر الاحصائيات تزيد الرخص التي تزاول النشاط بالسوق المحلي عن 4 آلاف ترخيص مفعل يزاولون نشاط المجوهـرات والصياغة، واعتقد أن هذا ليس بالعدد السهل، ومن الممكن أن يتم البناء عليه، فالنمو داخل القطاع والحفاظ على الريـادة التي يتمتع بها، وتحويل الكويت لمركز ذهب عالمي وهو ما نطمح اليه بالتعاون مع الجهات الحكومية، وهو ما يزيد من الجهد المبذول من الاتحاد في جميع انشطته وفعالياته وهو ما يقوم به باستمرار.**

ماذا عن التعاون مع وزارة التجارة والصناعة، وهل هناك تشريعات يحتاجها القطاع؟

● **قطاع الذهب والمجوهرات يقوم على 3 اضلاع رئيسية، هي: القطاع الحكومي، والقطـاع الخاص (التجـار)، والعملاء والمسـتهلكون، ولابد مـن التكاتف بين هذه القطاعات.**

وفي الكويت، لدينا شريحة من افضل التجار والمستثمرين العاملين في المهنة والمطوريـن فيها، وكذلـك لدينا عملاء يملكون ثقافة عالية وعلى دراية كبيرة بانتقـاء المشـغولات والقطـع الثمينة والنادرة نظرا لما لديهم من خبرة داخلية وخارجية.

وأصبح القطاع الحكومي يدعم تجارة وصناعة الذهب، ونتمنى بمزيد من الدعم لحلحلة التحديات الموجودة في كل مكان ولكـن بحاجـة لمزيد مـن الاهتمام بها، فمثلا عملية دمـغ الذهب يجب أن تتم بفترات اقل، وكذلك الإجراءات الحكومية في التجديـد والترخيص لابد ان تأخذ فترات أقل.

وأيضـا نطالـب بأن تقـوم الجهات الحكوميـة بمراقبـة عمليـات الدمـغ والتحليـل والعيـارات اكثر من مراقبة الأسعار، حيث ان الأسعار تتبع المنظومة العالمية ويستحيل تقنينها او تشريحها، كما يجب المحافظة على حقوق العاملين وعلى حقوق التاجر.

هل تنصح المستثمرين بالإقبال على شراء الذهب والمجوهرات بشكل عام؟

● **نحـن نقدم النصائـح دائما لنوعين مـن المسـتثمرين، فالنـوع الأول وهو الأفراد الذين يشترون الذهب كملاذ آمن ويدخرونه او يستثمرونه للاستفادة به مع صعود الأسعار، وهذه الشريحة من المستثمرين عليها شراء الذهب بالوقت الصحيح للشراء، والبيع بالوقت المناسب لذلك، خصوصا وان الاستثمار في الذهب مرن يمكن الدخـول فيه والخروج منه بأريحية.**

أمـا النوع الثاني من المسـتثمرين، والذي نحفز ونشجع الافراد إليه، وهو المستثمر الذي يفكر في فتح مشروع في قطاع الذهب والمجوهرات سواء كان بفتح محـل او بفتح ورشـة او حتى مصنع، حيث انه مهمـا زاد عدد التجار مازالت أسواق الذهب بحاجة وقدرة لاستيعاب المزيد من التجار، ولكن نفضل ان يكون التشجيع على القطاع الصناعي اكثر من التشجيع على القطاع التجاري، فنحن بحاجة الى ورش ومصانع وضخ المزيد من الأموال بهذا القطاع.

برأيك، هل الخبرة شرط أساسي للاستثمار بسوق الذهب؟

● **أي عمل في الحياة يحتاج إلى الخبرة والدراسة والمعلومات، والأهم من ذلك الشغف قبل الدخول به، وان كان قطاع الذهب والمجوهرات المخاطرة فيه تعتبر منخفضة جدا مقارنة بالارباح والخسائر، لكن بالشغف والدراسة والخبرة بالمجال ودراسـة الوضع الحالـي كالتوقعات والإمكانيات المتواجدة التي تبدأ بدراسة جدوى متقنـة، وكذلك حضور دورات فـي القطـاع لأن الاهتمـام والدراسـة في أي مجال ينعكسـان على النتيجة والأرباح ومن اقل المشاريع التي تحتاج حيطة وحذر هي مشاريع قطاع الذهب والمجوهرات لأنه من المعروف أن رأس المال مضمون والمخاطرة منخفضة وأيضا هناك مميزات، حيـث مازال المعروض اقل من الطلب فبالتأكيد سيكون هناك اقبال من قبل الجماهير.**

حدثنا عن دور الاتحاد الكويتى لتجار الذهب والمجوهرات في السوق الكويتي؟

● **تأسس الاتحاد الكويتي لتجار الذهب والمجوهـرات منذ نحـو 20 عاما، وهو اتحاد مرخص ومشـهر وعمله تطوعي ومجلـس ادارته يضـم نخبة من تجار الذهب والمجوهرات بالكويت، والذين لهم تاريخ كبير فـي المجال، ولدينا تعاون كبير مع غرفة تجارة وصناعة الكويت، علاوة علـى الكثير من المشـاركات مع الجهات الحكومية، خاصة وزارة التجارة.**

ولنا الكثير مـن الفعاليات ودورنا المساعدة على عمل حلقة وصل مع جميع الجهات المتعاملة مع القطاع، ونشارك في الكثير من المعارض والمؤتمرات ولدينا مذكرات تفاهم محلية وعالمية ومنتسبين الاتحاد يتجاوزون 1000 منتسب، ونحن نجتهـد ونعمل علـى كل ماهو لصالح تجارتنا وريادتها على مستوى المنطقة والعالم.

كما نقوم بتقديم الدورات سواء كانت مكافحة غسيل الأموال، أو ضرورة الدمغ والوسم وتوعية التجار، ونقوم بالدفاع عن حقوق التجار، كما نسعى دائما لنشر ما هو جديـد وكل تعليمات جديدة من وزارة التجـارة وتوصيلها الى التاجر ليكونوا على علم ودراية بالمسـتجدات أولا بأول.

كيف يستفيد التاجر الكويتى من الانضمام الى الاتحاد؟

● **الاتحـاد الكويتـي لتجـار الذهـب والمجوهرات يفتح مقره لقبول عضوية جميع تجـار الكويت في القطاع، حيث نقوم في الاتحاد بالمطالبة بكل ما نستطيع لحمايـة التاجر الكويتـي، فالعضوية مميزة يسـتفيد منها التاجر، كذلك فإن الاتحاد يقـدم دعما فـي دورة مكافحة غسيل الأموال.**

كمـا يقـدم الاتحـاد نشـرة يومية للمنتسـبين اليه للتعريف بالاجراءات والقواعـد أيضا ويقـدم دورة تأهيلية في نظام التعامل الالكتروني والفاتورة الاكترونيـة، وجميعهـا مجانيـة، كما يقوم الاتحاد بترشيح التجار لحضور المؤتمرات الخارجية، وذلك قبل انتشار جائحة كورونا، ويقدم كذلك دراسات عن أي بلد يتم الاستيراد منه والمساعدة في التحري عن أي مصدر لتجارة الذهب.

ما أبرز المشاريع التي تعملون عليها في الاتحاد خلال الفترة الأخيرة؟

● **نعمـل بالتنسـيق مـع العديـد من البرادات العالمية للعمل معا ضمن الاتحاد ومنها رولكس وكارتييه وغيرها، حيث نقوم بتعديل بعـض اللوائح لدخولها ضمـن مظلة الاتحاد وبعض الانشـطة المتعاملة بالسـلع الثمينة، والمشـاركة بالكثير مـن الفعاليات والمعارض على المسـتوى الاقليمي والعالمـي، وتوقيع مذكرات تفاهم مع اتحادات عالمية للتعاون فيما بيننا.**

الإقبال على شراء الذهب «أونلاين».. يتزايد

قال المطيري إن عملية شراء وبيع الذهب «أونلاين» بالكويت كانت من الأمور الصعبة في السابق، ولكن مع جائحة كورونا، أصبح الأمر مقبولا لدى الكثيرين، وقد بدأ الأمر بالقليل من العملاء الذين قبلوا شراء سبيكة أو «ليـرة» أو «10 تولة» او ذهب خام، لكن مع مرور الوقت تحولت الأمر بالممارسة إلى بيع الخاتم والسوار حاليا والاطقم عبر المواقع الإلكترونية.

وأضاف ان هناك فئة من العملاء حاليا يفضلون شراء المشغولات الذهبية عبر «الأونلاين»، حيث بدأ التجار بتقديم خدمات جيده، مثل تصوير واضح وشرح للمواصفات بشكل جيد، وتوصيل لكل مناطق الكويت، علاوة على توفيـر عمليات الضمان والكفالة، وهو ما جعل العملاء يقبلون اكثر على شراء المشغولات الذهبية «أونلاين».

تحويل الكويت لمركز إقليمي وعالمي للذهب

ذكر المطيري أن تجارة وصناعة الذهب بالكويت تتم وفقا لقانون صادر منذ نحو 40 عاما، مشـيرا الى أن هناك الكثير من المتغيرات التي طرأت على الأسواق وهي ما تحتاج إلى تغييرات بالقوانين والتشريعات المنظمة للسـوق معها، وهو ما يقوم به الاتحاد للتسهيل ومواكبة المتغيرات العالمية بالاسواق.

وأضاف: «نأمل فـي القريب العاجل إصدار تشريعات جديدة تساعد على تطوير القطاع، ونسـعى من خلال التعاون مع الحكومة لتحويـل الكويت لمركز إقليمي وعالمي بتجارة وصناعة الذهب ونستطيع فعل ذلـك، ونحن كاتحـاد قدمنا بعض الاقتراحات للوزارة ومنها مشاركة القطاع الخاص في عملية الوسم وانشاء المختبرات الخاصة والعمل على انشاء منطقة صناعية خاصة لإنتاج المشغولات الذهبية وتقليل مدة الدورة المستندية والاجراءات الحكومية في التراخيص ومنحها».

ضمن مشروع تطوير وميكنة الخدمات الخارجية للهيئة

«أسواق المال»: تلقي البلاغات والشكاوى إلكترونياً

في إطـار سـعي هيئة أسـواق المال لرفـع كفاءة إجراءات العمـل المتواصل لتطبيق أفضل الممارسـات والاسـتفادة مـن التطـور التكنولوجـي فـي تحقيق أهدافهـا التي أنشـئت من أجلهـا، وتقليـص الدورة المستندية وتحسين تجربة المستفيدين مع هيئة أسواق المـال، تمت ميكنة 5 نماذج إلكترونية على موقع الهيئة الرسمي، وذلك ضمن مشروع تطوير وميكنـة الخدمات الخارجيـة، حيـث تمثلت هـذه النماذج مـن خدمات تلقي البلاغات والشـكاوى والتظلمـات وأدلتهـا الإرشـادية وفقـا لأحـكام القانون رقم 7 لسـنة 2010 بشأن إنشـاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية.

وأشارت الهيئة في بيان صحافـي، إلـى أن تصميم النمـاذج الإلكترونيـة قـد تم باسـتخدام أحـدث التقنيـات، وأن النمـاذج تتيح لمستخدميها إمكانية تقديم الطلبات سالفة الذكر الخاصـة بهيئـة أسـواق المـال إلكترونياً عن طريق شـبكة الانترنـت، وكذلك إرفاق الوثائق والمستندات المطلوبة ودفع الرسوم عن طريـق الدفـع الإلكتروني دون الحاجـة لمراجعـة الهيئة شـخصيا، ويشمل نطاق مسـتخدمي النماذج الإلكترونيـة كل الجهـات المشـمولة برقابتها إضافة إلى جهات أخرى.

ختاماً، فإن هيئة أسواق المـال تـود التأكيـد علـى حرصهـا المتواصـل علـى تطبيق أفضل الممارسـات للتحـول الرقمي والارتقاء بمستوى آلية تقديم الخدمة وإنفاذ رؤيتها المتوافقة مع التوجهات الحكومية بشأن ميكنة الأعمال بما يسـاعد على تحسـين بيئة الأعمال المحليـة بصـورة عامة، ما يسهم في تحقيق التوجهات الاسـتراتيجية التنمويـة للدولـة كجـزء مـن رؤية الكويت «كويت جديدة».

«أوابك» استعرضت أنشطتها مع السفير الإماراتي

استـقبل الأمين العام لمنظمة الأقطار العربيـة المصدرة للبترول (أوابك) علي بن سبت، في مكتبه صباح أمس، سفير دولة الإمارات العربية المتحدة لدى الكويت د.مطر حامد النيادي.

وأوضحت المنظمة في بيان صحافي، أن الزيارة شهدت استعراض أهم نشاطات الأمانة العامة للمنظمة على صعيد تعزيز التعـاون بين الدول الأعضـاء في مجال الصناعة البترولية، كما تم الاطلاع على أحـدث الدراسـات الاقتصاديـة والفنية لمنظمة «أوابك».

علي بن سبت مستقبلا السفير الإماراتي د.مطر حامد النيادي

صدور عدد جديد من «إضاءات مالية ومصرفية»

أصـدر معهد الدراسـات المصرفية الإصدار الجديد من نشـرة «إضاءات مالية ومصرفية» لشهر سبتمبر تحت عنوان «الحوكمة في البنوك الكويتية».

وسلط الإصدار الضوء على محاور عدة تضمنت: التعريف بالحوكمة في كل من القطاع الخاص والقطاع الحكومي، وقواعـد ونظم الحوكمة فـي البنوك الكويتيـة، وجوانب وآليات الحوكمة في بنك الكويـت المركزي، وتعليمات بنك الكويت المركـزي الصادرة خلال السـنوات الأخيرة للبنـوك الكويتية بشأن الحوكمة.

الجدير بالذكـر ان «إضاءات مالية ومصرفيـة» تمثـل نشـرة توعويـة دوريـة يصدرها المعهد كل سـنة منذ عام 2008 وبشكل دوري لعملاء البنوك والشركات بصفة خاصة، وللجمهور من كافة فئات المجتمع بصفة عامة، بهدف تنمية المعارف ونشر الوعي المصرفي والمالي بين أفراد المجتمع.